

ذكرت صحيفة "الوطن" الجزائرية أن محكمة إيليزي، جنوب شرق الصحراء الجزائرية، قررت شطب أسماء 3451 عسكرياً من قائمة الناخبين في الانتخابات لهذه البلدية المقررة في 10 مايو المقبل رغم قبول تسجيلهم من اللجنة الإدارية في 29 فبراير.

وقالت الصحيفة: "المحكمة استجابت لطلب أودعه مرشح مستقل للانتخابات ضد تسجيل هؤلاء العسكريين بعد انقضاء الأجل القانوني في 21 فبراير الفائت".

وكانت المؤسسة العسكرية في الجزائر قد دعت الصحفيين إلى التوقف عن وصفها بـ "الصامته الكبرى" في مقالاتهم. وربط مراقبون بين بيان الجيش وبين المواعيد السياسية المقبلة، ورأوا أن الجيش لن يسمح لأحد بالحديث باسمه أو الزج به في أتون السياسة مرة أخرى.

وجاء بيان الجيش الجزائري الذي فاجأ مراقبين كثيرين قبيل الانتخابات البرلمانية التي يتوقع أن يفوز بها الإسلاميون في الجزائر كما حدث عام 1991 وتدخل الجيش لإلغاء نتائجها.

وتصاعدت مطالب مسئولين سابقين رافضة وصول الإسلاميين إلى الحكم في الجزائر، كما هو الشأن مع رئيس الحكومة الأسبق رضا مالك الذي قال الأسبوع الماضي: إنه يرفض عودة الإسلاميين.

وبحسب ما أوردت وكالة الأنباء الجزائرية، فإن وزارة الدفاع وجهت رسالة إلى وسائل الإعلام، طالبت خلالها بتسمية الجيش باسمه حتى عندما يتعلق الأمر بتوجيه الانتقادات له، وعدم وصفه بـ "الصامته الكبرى".

وقالت وزارة الدفاع: إن هذا الوصف غير مناسب وغير لائق، ويتناقض مع حقيقة هذا الجيش الذي ضحى بالنفس والنفيس من أجل استرجاع السيادة الوطنية واستقلال وبناء الجزائر القوية والعصرية.

وأضافت: "عدد من الصحفيين الجزائريين ينعتون الجيش الوطني الشعبي، سواء بسبب الرغبة في التميز أو لعدم إعطاء الأهمية لانتقاء العبارات الملائمة بـ "الصامته الكبرى"، رغم أنه أصبح بعيداً كل البعد عن هذه الصفة".

وأردفت وزارة الدفاع: "وصف الصامته الكبرى يتناقض مع الانفتاح الكبير الذي تبنته المؤسسة العسكرية في التعامل مع وسائل الإعلام في إطار عصرنتها، حيث عملت دوماً على تعميق الصلة والثقة ورسم أروع صور التضامن والتلاحم بين الجيش الوطني الشعبي والمواطنين".

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 12/03/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com